

النذرة النسبية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

محمد موساوي^{1*}، سمية زرار²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية - جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)

² كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية - جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)

Relative scarcity in Islamic economics

MOUSSAOUI Mohammed^{1,*}, ZIRAR Somaya²

¹ Maître de conférences, Faculté des sciences économiques, Commerciaux et sciences de Gestion, Université Djilali libes, SIDI-BELABBES (ALGERIE)

² Maître de conférences, Faculté des sciences économiques, Commerciaux et sciences de Gestion, Université Abou-bekr Belkaid, TLEMCEN (ALGERIE)

ملخص:

تعتبر النذرة النسبية من أهم القضايا في الاقتصاد المعاصر باعتبارها القاعدة الأساسية لما يعرف بالأزمة الاقتصادية التي تواجه البشر والدول على حد سواء، فمسألة النذرة تؤثر بشكل كبير في قانون العرض والطلب، وعليه فإن الدراسة ستعرض مشكلة النذرة من الجانبين؛ الراسمالي والإسلامي، كما تقدم وتناقش حجج كل من المؤيدين والمعارضين للمشكلة.

الكلمات المفتاح: الاقتصاد الإسلامي، نذرة الموارد، المشكلة الاقتصادية

Abstract:

Relative vowel is considered one of the most important issues in the contemporary economy, as it is the basic basis for what is known as the economic crisis facing both people and countries. The issue of vows greatly affects the law of supply and demand, and therefore the study will present the problem of vows on both sides. Capitalist and Islamist, the arguments of both supporters and opponents of the problem are also presented and discussed.

Keywords: Islamic economy, a scarcity of resources, the economic problem.

I- تمهيد:

تعتبر المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي هي جوهر علم الاقتصاد، فالإنسان منذ وجد على هذه الحياة وهو يحاول ويعمل من أجل تحقيق حاجاته الأساسية، وتحقيق رغباته المتزايدة والمتطورة. وفي الإسلام كـ ان الاهتمام بالفكر الاقتصادي جلياً وواضحاً، ففي بداية نزول القرآن الكريم نجد قوله تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف). فهذه الآية الكريمة تتحدث وتربط بين الأمن الاقتصادي (أطعمهم من جوع) والأمن السياسي (آمنهم من خوف). وذلك لأهمية الأمن الاقتصادي وتأثيره المباشر على كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية. ومن المؤكد أن من جوهر الأمن الاقتصادي القضاء أو محاولة معالجة المشكلة الاقتصادية.

وفي هذا القرن بدأت محاولات من بعض العلماء والمفكرين لأبراز جوانب الاقتصاد الإسلامي، والنظرية الاقتصادية الإسلامية. فقد اختلفت آراء المفكرين حول حقيقة المشكلة الاقتصادية، واسبابها خاصة فيما يتعلق بالذرة والحاجات المتعددة. لذلك ستحاول الدراسة التعرف على حقيقة المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي، و جمع آراء المفكرين الاسلاميين حول طبيعة المشكلة الاقتصادية من حيث أركانها وخصائصها واسبابها.

إشكالية البحث: تحاول الدراسة طرح التساؤلات التالية:

هل المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي هي نفسها في الاقتصاد والفكر الرأسمالي. أم أن لكل من النظامين مفاهيم وأركان مختلفة حول المشكلة الاقتصادية؟

هل هناك وجود حقيقي للنذرة النسبية. أم أنها مجرد فرضيات برزت للوجود في ظل فكر الأنظمة المعاصرة وما تبعها من ظلم واستعمار ونهب لخيرات الدول الفقيرة؟

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة ما يلي:

- أن هناك أوجه اختلاف رئيسية بين طبيعة المشكلة الاقتصادية وأركانها، في الفكر الرأسمالي والإسلامي.
- أن هناك خصائص مشتركة للنذرة النسبية بين كلا النظامين.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مقارنة حول طبيعة المشكلة الاقتصادية. وأنه سيحاول إيجاد وصف للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي. بعد أن يدرس أركان المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي.

أهداف البحث

- التعرف على أهم خصائص و أركان المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي.
- محاولة التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف في طبيعة النذرة النسبية بين الفكر الرأسمالي والإسلامي.
- محاولة جمع واستقصاء آراء الكتاب والمفكرين حول حقيقة المشكلة الاقتصادية، في الفكر الإسلامي

الدراسات السابقة

هناك الكثير من الكتابات التي حاولت عرض أو علاج المشكلة الاقتصادية، ومن أهم الكتابات التي عالجت موضوع المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي هي:

غانم (1987) **المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور في الإسلام**، فقد عرض فيه مفهوم المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي والراسمالي والاشتراكي، وعرض اسباب واركأن المشكلة في هذه الأنظمة وكذلك طرق حلها في كل نظام. وتوصل إلى أنه لا وجود حقيقي للنذرة في الاقتصاد، أما السبب الرئيسي للمشكلة هو ظلم الإنسان وتعديه.

السبهاني (2005) **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، وقد قام بدراسة مقارنة لطبيعة المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة المختلفة. وعرض آراء المفكرين الاسلاميين حول النذرة والحاجات. وأكد أن المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان بكسله وتقاعسه عن إعمار الارض. مع إعتراؤه بوجود النذرة النسبية وتعدد حاجات المجتمع المسلم.

II - المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي

المشكلة الاقتصادية في الاسلام تختلف في كثير من الجوانب عن الاقتصاد الرأسمالي، ففي حين يتجه اللوم في الاقتصاد الرأسمالي على الطبيعة ويتهمها بأنها لا تفي بحاجات البشر. الا أن الاقتصاد الإسلامي يرى أن السبب الرئيس في المشكلة الاقتصادية هو الإنسان. فالإنسان بظلمه وسوء استخدامه للموارد. وتقاعسه عن العمل هو الذي يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية.

1. أهم جوانب المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي

يمكن أن ينظر إلى المشكلة الاقتصادية في الاسلام من جوانب ثلاث:

- أ- **جانب امكانية الإنتاج:** أي الاساليب الفنية والعلمية التي تساعد على استغلال الموارد ويكون ذلك بزيادة البحث العلمي والتقدم الفكري والتقني. وزيادة الجهد البشري عن طريق العمل والتدريب.
- ب- **جانب أسلوب توزيع الأنتاج:** ويكون ذلك عن طريق التوزيع الابتدائي واعادة التوزيع. واتباع الاوامر الإسلامية في الزكاة والميراث. وذلك بدوره يقلل الفروق ويقضي على الطبقة، حيث يقول تعالى (لكي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم) الحشر آية 7
- ج- **الجانب الشخصي لسلوك الإنسان:** ويكون ذلك بالابتعاد عن الترف والإسراف والظلم والطغيان أو التقاعس عن العمل والعجز والكسل.

2. علاج المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة امور وهي:

- أ- **جانب الأنتاج:** ويتمثل بتربية الإنسان على الايمان والتربية الإسلامية الصادقة. وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة امور وهي:
- **العمل:** وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة واجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة. ويكون ذلك بعدة حوافز منها؛ الحوافز الدينية التي تتمثل في اطاعة اوامر الله والشعور باداء الواجب الديني. ومنها الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين افراد المجتمع. والجانب الفرد والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة (صوان، 2004: 91).

- الموارد:** وذلك بالاستغلال الامثل لموارد المجتمع. والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى فإن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج. وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة. وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد. (السبهاني، 2004: 251)
- ب- جانب الحاجات:** ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفياً. فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الاشباع. إنما يعتبر فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن اشباعها.
- ج- جانب التوزيع:** يحاول الاقتصاد الإسلامي اقامة العدل في التوزيع، حيث يكون التوزيع في الإسلام على عدة مراحل وهي :
- التوزيع الابتدائي:** والذي يحكم التملك من الاصل، فيضع ضوابط للملكية ولموضوع التملك حيث يحرم تملك السلع الضارة ويمنع التملك الا بالطرق المباحة التي منها العمل المباح. فقد حرم الاسلام التملك عن طريق الغش والخداع أو القمار والربا.
- اعادة التوزيع:** والذي يعالج موضوع الفروق الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالمجتمع. حيث يظهر الفقر والحرمان. وتركز الثروة فيأتي اعادة التوزيع والذي يكون عن طريق الزكاة التي تفرض على الاغنياء لتوزع حصيلتها على الفقراء والمحتاجين. وكذلك عن طريق الميراث والذي يعيد توزيع الثروة بعدل. (هيكل، 2000: 161)

III - ندرة الموارد: دراسة لأوجه الاختلاف في ندرة الموارد بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي

يرى علماء الاقتصاد الرأسمالي أن الندرة النسبية هي اهم اسباب وازكان المشكلة الاقتصادية، فالموارد الموجودة في الكون اقل من من حاجات الإنسان ورغباته. لذلك عليه أن يضحي ويختار و يحاول تنمية هذه الموارد. اما في الاقتصاد الإسلامي فقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة حول ندرة الموارد. فالكثير من الكتاب في الاقتصاد الإسلامي _يرفضون فكرة الندرة النسبية ولا يعترفون بها ويرون أن الندرة النسبية من افكار الاقتصاد الراسمالية.

في هذا الجزء تحاول الدراسة القاء النظر على اراء الكتاب الذين يرفضون فكرة ندرة الموارد. وفيما يلي عرض لاهم الادلة التي استدلو بها:

1 . الرافضون لوجود ندرة في الموارد

لقد رفض كثير من كتاب الاقتصاد الإسلامي فكرة الندرة وكونها سبباً وركناً أساسياً من أرك ان المشكلة الاقتصادية، ويرى هؤلاء الكتاب أن الندرة النسبية فكرة رأسمالية، فيرفض هيكل (2000) وجود الندرة النسبية في الموارد. ويؤكد عدم وجود ندرة نسبية. ويرى أن الندرة النسبية وجدت لظلم الإنسان وكفره بنعمة الله. حيث يقول:(أن ندرة الموارد والسلع التي يعتبرها علماء الاقتصاد الغربي عنصراً أساسياً من عناصر المشكلة الاقتصادية، ليست في الواقع إلا ندرة ظاهرية فقط أوجدها الإنسان بكفره بنعمة الله عليه . .) (هيكل، 2000: 49) لذلك لا وجود للندرة في الموارد في الحقيقة.

ومن أكثر الكتاب الرافضين فكرة الندرة غانم (1987) فقد قام بدراسة حول عناصر المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي. وساق أدلة كثيرة تنفي وجود الندرة النسبية. وذهب إلى أن الندرة (وهم وخرافة) (غانم، 1987: 176). وقد استشهد لأرائه بما ورد في كتاب فرانسيس مورلايه (مورلايه، 1983: 64) عن خرافة الندرة. أما عبده (2005) فيرفض الندرة رفضاً مطلقاً. ويقول:(ليست الندرة أصلاً من أصول الخلق وإنما هي مجرد ظاهرة ترجع إلى أسباب يدركها كل اقتصادي على قليل من التأمل) (عبده، 2015: 33). وفي هذه الجملة يرد على الاقتصاد الرأسمالي الذي يرى أن الندرة أصل من اصول الخلق. ويرى أن العوامل التي أدت إلى وجود الندرة هي:

- عجز الإنسان عن الاستفادة بما في الأرض.
 - الغرور والمبالغة في تقدير الذات والميل إلى التباطؤ في العمل.
 - اتلاف الكثير من الإنتاج. وذلك بتوجيه النتاج إلى ما لا ينفع كأشياء أجهزة الدمار والاسلحة.
 - سوء التوزيع. فنجد الفقر في كثير من المناطق، وكذلك الغنى الفاحش.
- وبعد أن يرفض الندرة يقرر أن الأصل في هذه الدنيا هو الوفرة. . وما الندرة الا عرض يظهر ويختفي.(عبد، 2015، 34)
- أما المصدر (1982) فلا يعترف بوجود مشكلة اقتصادية في حال تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، ولا يعترف بوجود الندرة في أو قلة في الموارد فيقول: (أن الطبيعة قادرة على ضمان كل حاجات الحياة التي يؤدي عدم اشباعها إلى مشكلة حقيقية في حياة الإنسان، فالاسلام يخالف الرأسمالية التي ترى أن المشكلة الاقتصادية مشكلة طبيعة وموارد) (المصدر، 1991، 347)، غير ان الواقع غير ذلك، فالمشكلة الاقتصادية باقية في كل الأنظمة. ولكن مفهوم واسباب المشكلة الاقتصادية هي التي تختلف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي.

أما عفر (1985) فلا يعارض وجود الندرة من الناحية الاقتصادية، ولكنه يرفض أن تكون الندرة هي سبب المشاكل الاقتصادية. فيقول: (لا يعترض الاسلام على محدودية الموارد الاقتصادية، بالتعريف السالف الذكر. الا أنه ينظر إلى المشكلة الاقتصادية على أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والاستفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته علاوة على كسل الإنسان، وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته) (عفر، 1985: 20) لذلك فالندرة تكون في السلع والخدمات وذلك لأن السلع والخدمات هي التي تشبع الحاجات.

2. حجج الرافضون لوجود الندرة النسبية

ناقش العديد من الكتاب فكرة الندرة النسبية وكونها سبب وركن من أركان المشكلة الاقتصادية. وقد استدلل هؤلاء بعدة أدلة منها أدلة اقتصادية وأخرى أدلة شرعية.

أ- الأدلة الاقتصادية:

يرى الكثير من الكتاب أن الموارد الموجودة في الكون تكفي للحاجات البشرية، بل تزيد عن حاجاتهم. والدليل على ذلك الواقع الذي نعيشه. حيث أن الكثير من الموارد الموجودة في الكون لم تستغل وبعضها لم يكتشف بعد. فالثروة البحرية لم يستخدم الا القليل منها. وكذلك الأراضي الزراعية لم تستغل وتزرع كلها. وقد بينوا أن ظلم الإنسان هو سبب الفقر والجوع وليس نقص الموارد.

ب- الأدلة الشرعية:

أكثر الأدلة التي استدلل بها من يرفضون وجود الندرة هي أدلة شرعية. حيث استدللوا بكثير من الآيات القرآنية نذكر منها:

1- قوله تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه وأن تعدوا نعمة الله

لا تحصوها أن الإنسان لظلم كفار) (سورة ابراهيم، الآية 33-34)

2- قوله تعالى (وأن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزل الا بقدر معلوم) (سورة الحجر، الآية 21)

3- قوله تعالى (وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين) (سورة فصلت، الآية

15)

4- قوله تعالى (وفي السماء رزقكم وما توعدون فرب السماء انه لحق مثلما أنكم تنطقون) سورة الذاريات

لذلك فهذه النصوص القرآنية صريحة الدلالة على أن موارد الثروة كافية لإشباع مطالب الإنسان، فإذا بقيت مطالب الإنسان غير مشبعة فإنه ينصرف القصور إلى سلوك الإنسان وليس إلى الموارد طالما نحن مؤمنون بهذه الآيات وبدلالاتها **. والله تعالى قد بث في الكون موارد متعددة بعضها لم يكتشف وما يزال مكنوناً في الأرض وهكذا فالموارد متعددة ومستمرة.

3. مناقشة أقوال من يرفض الرذرة

يجب أن نؤكد بأن هناك اختلاف جوهري بين الندرة في المفهوم الإسلامي وبين الندرة في الاقتصاد الرأسمالي، لذلك نؤكد ما يلي:

1. أن الاسلام وهو يتكلم عن الموارد ويوضح مدى كفايتها بأنه يتحدث على مستوى العالم كله. وليس على المستوى الفردي أو المستوى الاقليمي بمعنى أنه يتكلم عنها في مواجهة جميع افراد الإنسان.
 2. أن الموارد ليست معدة للاستهلاك المباشر في الجملة وذلك محكوم بعدة اعتبارات وهي:
 - الموارد ليس من طبيعتها الاشباع المباشر لحاجات الإنسان، أما الاشباع غير المباشر أي بتضافر عوامل أخرى.
 - أن المجهود الأنساني هو الذي يحول تلك الموارد ويجعل منها قابلة للاشباع المباشر.
- لذلك فإن السلع والخدمات هي التي تشبع احتياجات الإنسان. فالارض مثلاً لا يمكن أن تشبع حاجة للإنسان الا بعد الزراعة مثلاً أو استخدامها في البناء. فيجب أن ينظر إلى السلع والخدمات في مقابل الحاجات وليس إلى الموارد في مواجهة الحاجات. لذلك يمكن التوصل إلى ما يلي:

1. أن الاقتصاد الإسلامي يخالف الاقتصاد الرأسمالي في ندرة الموارد. وذلك لأن الواقع يثبت أن الموارد على المستوى الكوني غير نادرة.
2. أن الاقتصاد الرأسمالي اخطأ حين نظر إلى الموارد في مقابل الحاجات وذلك لأنه ليس من خاصية الموارد اشباع الحاجات. فالسلع والخدمات أي(الموارد بعد عمل وجهد الإنسان).هي التي يمكنها أن تشبع الحاجات.

IV - أوجه الاتفاق في المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي

هنا يتم عرض آراء المفكرين الاسلاميين الذين يرون وجود اتفاق في بعض أسباب وأركان المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي. مع العلم أن هذه الآراء لا يمكن بالضرورة أن تكون متماثلة مع الفكر الرأسمالي. أما سنقوم بذكر أوجه الاتفاق. حيث يمكن أن يكون للكاتب أوجه اتفاق وأوجه كثيرة من الاختلاف، أو يمكن أن لا تكون هذه الأوجه في كل الجزئيات، أما تكون في بعض الجزئيات. وسنحاول حصر وتحديد عناصر وأوجه الاتفاق في المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي. وسناقش في هذا الجزء موضوع ندرة السلع والخدمات

1. ندرة السلع والخدمات

وسنلاحظ أن كثيراً من الكتاب يخلطون بين السلع والخدمات وبين الموارد. ففي حين يعترفون بأن موارد الكون كافية لاشباع الحاجات البشرية. وأن نظريات مالتس والفكر الوضعي لا أساس لها من الصحة. إلا أن بعضهم يؤيد وجود ندرة في الموارد. وسنلاحظ عند مناقشة ادلتهم أن أكثرهم يقصد السلع والخدمات. فالسلع والخدمات هي النادرة اما الموارد فلا يمكن حصرها أو استغلالها كلها

** لم يوافق كثير من كتاب الاقتصاد الإسلامي على هذا الرأي والاستدلال. وذلك لوجود الآيات القرآنية الكثيرة التي تشير إلى وجود الندرة في الحياة الدنيا. . وأن الوفرة المطلقة هي فقط في الحياة الأخرى.

حتى يحكم عليها بالندرة. ونؤكد ما ذكرناه سابقاً من أن الموارد ليس من خاصيتها اشباع الحاجات أو الرغبات البشرية. فالسلع والخدمات هي التي تشبع الحاجات البشرية لذلك لا يمكن أن نقيس حجم الموارد بالنسبة للحاجات البشرية. كما يفعل الاقتصاد الرأسمالي، أما يمكننا أن نقيس حجم السلع والخدمات بالحاجات البشرية وذلك لأن السلع والخدمات محصورة ويمكن قياس كميتها وكذلك فإن من خاصيتها اشباع الحاجات البشرية.

يذهب إلى هذا الرأي المصري (2009) حيث يعترف بوجود الندرة. حيث يقول: "وهكذا يبدو أن هناك مشكلة اقتصادية لكل فرد أو مجتمع، وهذه الدنيا دار ندرة...." (المصري، 1999: 17)، لذلك فالندرة موجودة في هذه الحياة الدنيا.

ويؤكد النجار (1983)، حيث يرى أن المشكلة الاقتصادية موجودة في كل المجتمعات وأن كانت تختلف في حدتها وذلك: "... لأن حاجات الإنسان متعددة ومتنوعة ... في الوقت الذي تتحقق معه ندرة نسبية للموارد الاقتصادية" (النجار، 1983: 16) ويرى "أن ندرة هذه الموارد لا ترجع إلى نقص فيها على مستوى البشر ككل إنما إلى أسلوب استغلالها، ... ومع ذلك فوجود المشكلة الاقتصادية يعتبر محركاً للتطور الاقتصادي ... وأن المشكلة الاقتصادية قائمة مع الواقع الذي تعيشه الدول على اختلاف معتقداتها. وأن كانت تختلف في حدتها من دولة إلى أخرى". نستنتج أن الندرة المقصودة ليست ندرة في الموارد. وذلك لأنه يقول أن هذه الندرة لا ترجع إلى نقص فيها على مستوى الكون وإنما إلى أسلوب استغلالها أي (أنتاج السلع والخدمات). وكذلك فإن نقص السلع والخدمات هو الذي يعتبر محرك للنشاط الاقتصادي. حتى يتمكن الإنسان من زيادة هذه السلع والخدمات أما نقص الموارد فلا يمكن للإنسان زيادته حتى بالجهد والعلم.

ويسري (1986)، الذي يرى أن كثيراً من المجتمعات تعاني من ندرة وسائل إشباع الحاجات فالمشكلة الاقتصادية وجدت وعاشت مع الإنسان وسبب وجود المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية لوسائل إشباع الحاجات (يسري، الليثي، 1986: 24). ومن المؤكد أن وسائل اشباع الحاجات هي السلع والخدمات.

أما السبهائي (2005) فيرفض أن نجعل من الندرة النسبية سبباً في المجاعات والفقر الذي يعيشه العالم، ولكنه في الوقت نفسه يعترف بوجود الندرة النسبية حيث يقول: "وأنه ل يبدو من الضروري حقاً التمييز بين المظالم التي يعيشها العالم والتي تعلق على شناعة الندرة، وبين الندرة النسبية كمفهوم ديناميكي ناجم من ديناميكية الحاجات مما يتوجب معه استمرار عملية الاختيار فهذا غير مشاكل المجاعة..." (السبهائي، 2005: 214).

وكذلك قحف الذي يؤيد وجود الندرة النسبية وأنها سبب من أسباب المشكلة الاقتصادية ' ويعرض خطاب (2002) وجهات نظر القائلين بعدم وجود الندرة ووجهات نظر القائلين بوجود الندرة، ثم يرجح قول الفريق الثاني الذي يرى وجود الندرة النسبية، فيقول: "والأصح هو ما ذهب إليه الفريق الثاني، القائل بوجود الندرة النسبية، فعدم وجود الندرة النسبية يعني أن الدنيا دار تعيم فالندرة النسبية تعد محركاً للنمو الاقتصادي، كما تعد هي الحافز على الحركة والنشاط في الكون" (خطاب، 2002: 149). مع ذلك يرفض توصيف الاقتصاد الوضعي للندرة، حيث يرفض فكرة عدم كفاية الموارد للبشر كما ذهب إلى ذلك مالتس في نظرياته عن السكان (جالبرت، 2000، 92)، حيث يقول "ولا يعني وجود الندرة النسبية عدم كفاية الموارد للبشر، فهذا المعنى غير مقبول من قبل الفريقين، أما يعني أن الموارد ليست متوافرة بالكم والشكل والنوع المطلوب بالنسبة للفرد والمجتمع" (خطاب، 2002: 151) والذي يتوافر بالشكل والنوع المطلوب هو السلع والخدمات التي هي من صنع وعمل الإنسان.

2. الأدلة التي استدلت بها من يرى وجود ندرة في السلع والخدمات وأنها من عناصر المشكلة الاقتصادية:

استدل من ذهب إلى أن الندرة سبب من أسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي لعدة أمور وهي:

● الأدلة الشرعية

هناك عدة آيات قرآنية وأحاديث ووقائع من التاريخ تثبت وجود الندرة منها:

- 1- قوله تعالى: "فَقُلْنَا يَا آدَمُ أَنْ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى {117} أَنْ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى {118} وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى" (سورة طه، الآية 117-119).
 - 2- قوله تعالى: "وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ" (سورة البقرة، 155).
 - 3- قوله تعالى: "وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ". (سورة فصلت، الآية 31)
 - 4- قوله تعالى: "وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ أَنَّهُ بِعِبَادِهِ خَيْرٌ بَصِيرٌ" (سورة الشورى، الآية 27) ..
- فهذه الايات الكريمة تؤكد أن الإنسان في هذه الحياة في مرحلة امتحان واختبار وابتلاء، وفي الأرض فهناك شقاء وابتلاء وفقير وحاجة.

● الأدلة الاقتصادية

وكذلك استدلووا بكثير من الأدلة الاقتصادية:

- 1- إذا سلمنا بعدم وجود الندرة النسبية فهذا يعني عدم وجود مشكلة اقتصادية وبالتالي لا حاجة لوجود علم الاقتصاد على الإطلاق. وذلك لأن الهدف الرئيسي لعلم الاقتصاد هو محاولة تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية، ومعرفة الاختيار الأمثل للبدائل المختلفة التي تحقق اشباع أكبر قدر من الحاجات البشرية.
 - 2- أنه إذا سلمنا بعدم وجود ندرة للموارد، فمعنى ذلك أن المجتمعات ستحيى في الجنان. كل أنسان يحقق كل ما يريد ويستهلك السلع والخدمات التي يرغب وهذا لم يحصل ولن يحصل في أي عصر من العصور.
 - 3- أنه إذا تحققت الوفرة ولم توجد الندرة فمعنى ذلك أن كل سلعة أو خدمة يطلبها الإنسان تصبح سلع حرة، يمكن للأنسان أن يحصل عليها دون ثمن وذلك مثل الهواء تماماً (يسري، الليثي، 1986 : 25).
- لذلك ومن خلال الدراسة الشاملة للموضوع لم أر ما يمنع وجود ندرة في السلع والخدمات. بل أكثر الأدلة الشرعية والاقتصادية تؤكد وجود هذه الندرة، في السلع والخدمات. من ذلك نستنتج أن هناك تشابه بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي من هذه الناحية فكلا النظامين. يقرون ويعترفون بوجود الندرة النسبية في السلع والخدمات. وأن هذه الندرة تعد محركاً للنشاط الاقتصادي. ومع ذلك فهناك خلاف كما بينا سابقاً بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي الذي يرى أن هناك ندرة في الموارد في حين الاقتصاد الإسلامي لا يعترف بندرة الموارد على مستوى الكون. لأسباب ذكرناها سابقاً. وكذلك فلا يوجد ما يمنع وجود ندرة في الموارد على المستوى الجزئي، فيمكن أن تكون ندرة في الموارد في مجتمع ما أو في إقليم ما. أو ندرة في مورد ما. والدليل على ذلك الواقع الذي نعيشه حيث نرى أن بعض الأقاليم عندها نقص في الماء أو البترول مثلاً. وكذلك فبعض الموارد لا توجد الا في أماكن محددة من العالم. وفي هذه النقطة هناك توافق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي.

V - النتائج ومناقشتها:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1 - من أهم نقاط الاختلاف بين طبيعة المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. هو سبب هذه المشكلة فبينما يرى الاقتصاد الرأسمالي أن السبب في المشكلة الاقتصادية هو بخل الطبيعة وندرة الموارد. يرى الاقتصاد الإسلامي أن سبب المشكلة الاقتصادية هو الإنسان وذلك بابتعاده عن الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيعها.
- 2 - يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي في نظرتة إلى الموارد والحاجات. فبينما يربط الاقتصاد الوضعي بين الموارد واشباع الحاجات. يربط الاقتصاد الإسلامي بين السلع والخدمات واشباع الحاجات. وينتج عن ذلك . ظهور فكرة ندرة الموارد في الاقتصاد الوضعي، بينما هي ندرة سلع وخدمات في الاقتصاد الإسلامي.
- 3 - أن المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن تنزل من أرض الواقع على المستوى الكوني. بينما يمكن أن تحل على المستوى الجزئي. فيمكن مجتمع ما أن يشبع كل حاجاته الأساسية من السلع والخدمات. وهذا ما يمكن أن يحصل كذلك للأفراد. وخاصة أن الضوابط الإسلامية، تكون الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية.

IV - الخلاصة:

يعترف تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" حول الغابات في سنة 2016 أنه بالإمكان زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي بموازاة وقف التصحر أو حتى عكس اتجاهه، وتورد آخر بيانات البنك الدولي أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تمثل 10.85% من مساحة الأرض (العام 2013)، في حين تمثل الغابات التي تشكل أراض صالحة غير مستغلة ثلث المساحة الأرضية 30.83% سنة 2015.

إن سوء استغلال الموارد والعجز عن الإنتاج والكسل عن العمل من طرف الفقراء في العالم، والظلم والغبن والفساد من طرف الأغنياء فيه، هو الذي أوجد المشكلة الاقتصادية، وليست ندرة الموارد ولا كثافة البشر هي المسؤولة.

المراجع:

1. جون كينيث جالبريت، (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ال عالم المعرفة، الكويت.
2. رفيق يونس المصري. (1999)، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم - الدار الشامية. الطبعة الثالثة.
3. عبد الجبار السبهي. (2005). الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية.
4. عبد الرحمن يسري، ومحمد الليثي. (1986). مقدمة في علم الاقتصاد. الإسكندرية: الدار الجامعية.
5. عبد العزيز هيكل. (2000). مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية.
6. عبد الله غانم. (1987) المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
7. عبد المنعم غفر. (1985). أصول الاقتصاد الإسلامي. القاهرة دار البيان العربي. ط1.
8. عبد الهادي النجار. (1983). الإسلام والاقتصاد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
9. عبد الجبار السبهي. (2000). الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، عمان: دار وائل.
10. عيسى عبده. (2015). الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، القاهرة: دار الاعتصام. ط1.
11. فرانسيس مورلايه وجوزيف كوليتز. (1983). صناعة الجوع خرافة الندرة، الكويت: عالم المعرفة. عدد 64.
12. كمال خطاب. (2002)، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤنة للبحوث والدراسات، 3 (17).
13. محمد باقر الصدر. (1991)، اقتصادنا، لبنان: دار التعارف للمطبوعات.
14. محمد حسن صوان. (2004). أساسيات الاقتصاد الإسلامي. عمان: دار المناهج، ط1.
15. منذر قحف. (1979). الاقتصاد الإسلامي، دراسة للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي. دمشق: دار القلم.